

بهدهوء

المشروع الخليجي... والعثماني: انتهت اللعبة!

ناهض حنر

من راية حزب الله على مرتفع تلّة موسى بالقلمون إلى مرتفع تصريحات علاء الدين بروجردي في دمشق، يستعيد تيار المقاومة، المبادرة : لا مساومة على سوريا. رسالة ليست موجهة، فقط، للأميركيين وحلفائهم الإقليميين. إنها، أيضاً، وبالقدر نفسه، موجهة للتيار الليبرالي الإيراني الذي يتحسس تنامي قواه، خصوصاً بعد الاستقبال الجماهيري الحافل لوزير الخارجية، جواد ظريف، العائد بـ «اتفاق الإطار» حول الملف النووي. هل سيتحوّل هذا إلى اتفاق دائم؟ سنرى، أولاً، ما إذا كانت سفينة المساعدات الإيرانية، سترسو في ميناء الحديدة اليمني، بأمان. ذلك أن اعتراضها قد يُشعل مواجهة عسكرية مباشرة مع السعودية. سفينة التحدي ستوضّح إلى أي مدى يذهب الأميركيون في القبول بالحدود التي قررت الجمهورية الإسلامية، وضعها للاتفاق النهائي حول النووي. السياسيون الغربيون، وفقاً لتقارير دبلوماسية، معجبون بطريف؛ إنه نمط الإيراني الأكثر تجاوباً مع «العقلية الغربية». هل حصلوا منه، كما تؤكد تلك التقارير المتطابقة، على إيماءة بالتعهد بالموافقة على البند الذي يعتبره الغرب شرطاً لإنجاز الاتفاق التاريخي المأمول مع طهران؟ هذا الشرط هو السماح للمفتشين الدوليين بالتفتيش المفاجئ على أي منشأة مدنية أو عسكرية، يقررون الدخول إليها. في ذلك، بالطبع، مساس بالسيادة لن تقبلها القوى الإيرانية المقتدرة، وعلى رأسها المرشد. الفريقان، إذًا، أمام معضلة جدية. إنما، في الأخير، قد يدفع الرئيس الأميركي، باراك أوباما، برهانه الإيراني حتى النهاية. وهناك مؤشرات على أن ذلك الرهان يتجاوز النووي والملفات الإقليمية، إلى دفع عملية اجتماعية - سياسية تؤدي إلى لبرلة الجمهورية الإسلامية، من خلال تشجيع القوى الداخلية - «الإصلاحية» - الطامحة إلى إعادة اندماج إيران في النظام الرأسمالي الغربي؛ فأبعد من سوريا والعراق واليمن، وأبعد حتى من الصراع مع إسرائيل، تمثل إيران، اليوم، بيضة القبان في الصراع العالمي المتشكل بين القطب الروسي - الصيني والقطب الأميركي - الأوروبي - الياباني. هل تذهب إيران، بدولتها الوطنية ونظامها السياسي الدينامي وقدراتها الاقتصادية والعلمية. التقنية والدفاعية، صوب الاندماج في منظومة «البريكس»، أم تعود ادراجها للاندمج في المنظومة الرأسمالية الغربية؟ وهو نفسه سؤال المصير المطروح على كل القوى الإقليمية الطامحة إلى التقدم في العالم. سؤال مطروح على إيران بحدة، ولم يجز، حتى الآن، حسم الصراع حوله؛ لكن قوى الاستقلال والمقاومة، المتجذرة في النظام الإيراني، تجيب، أولاً، في السياسة الإقليمية، وتؤجّل - أو أنها لم تتوصل بعد - إلى الإجابة على مستوى السياسة الدولية.

على هذه الخلفية بالذات، تتعقد القمة الأميركية - الخليجية، المرجّح أن تكون مفصلية بالنسبة للمشهد الإقليمي كله. في تلك القمة، سيكون هناك الكثير من الإنشاء الدبلوماسي الذي يحفظ ماء وجه السعودية. لكن، في المضمون، هناك رسالتان أميركيتان واضحتان سيتم تبليغهما لزعماء الخليج، هما (1) أمن الخليج هو مهمة أميركية، لا خليجية، ستوفر الولايات المتحدة للخليج (كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل) الحماية إزاء إيران، إنما في إطار منظومة دفاعية تقودها واشنطن، لا من الناحية العسكرية فقط، بل ومن الناحية السياسية أيضاً. وبالتالي، لا مكان لمشروع سعودي، أو سعودي - إسرائيلي، مستقل، ولا مكان لمغامرات عربية لا تصدر الأوامر بشأنها من واشنطن؛ على الرياض وتل أبيب، أن تفهما أنهما جزء من منظومة أمنية - سياسية أميركية في الشرق الأوسط، ممنوع العمل خارجها، وليس للسعوديين والقطريين والإسرائيليين أي دور خاص في الحل اللغات الإقليمية. (2) الهدف رقم واحد على أجنحة المنظومة الأمنية - السياسية تلك هو محاربة الإرهاب؛ فاللعبة انتهت. لقد سمح الأميركيون، خلال السنوات الأربع الماضية، للخليج وتركيا، بالاستخدام المفرط للقوى الإرهابية، من أجل كسر المحور المضاد؛ فلم ينكسر. وقد أظهرت الحرب السعودية على اليمن، وقبلها الحرب السعودية - الخليجية على سوريا والعراق، والحرب القطرية - التركية على ليبيا ومصر، أنه لا يوجد حلفاء محليون للخليج وتركيا، سوى التنظيمات التكفيرية الإرهابية التي خرجت من القمقم، ولم يعد بالإمكان إدارتها، وتحولت إلى خطر داهم على الدول الغربية، أيضاً. خطراً يتعاظم منبعا الأيديولوجي والمالي هو السعودية ودول الخليج التي أصبحت مطالبة بإجراء إصلاحات تحد من آليات تصدير الإرهاب ورعايته.

هل ستواصل الرياض - التي احتجت مسبقاً على الاستدعاء الأميركي المهيمن، بتخفيض مستوى تمثيلها في كامب ديفيد - التعتت؟ سيكون الاختبار الأسرع في اليمن. ولكن، حين تكف السعودية عن الحرب في هذا البلد، ستكون قد خرجت، أيضاً، من الترتيبات السياسية حول مستقبله، تماماً كما هو الحال بالنسبة لسوريا والعراق. «المشروع» السعودي - الخليجي، انتهى؛ ليس لهذه الممالك والإمارات سوى وضع المحميات.

هذا ما فهمته، جيداً، تركيا الأطلسية، حين رفض الأميركيون، مجدداً، طلبها بإنشاء «منطقة آمنة» في سوريا؛ فلم تستطع أن تحصد نتائج غزوة إدلب، سياسياً. ما المطلوب من تركيا في المدى المنظور؟ ليس سوى قلع شوكتها بأيديها، أي تدبّر أمر الخلاص من جيش الإرهابيين، الذي استقدمته ورعته وجهّزته وحمته في السنوات الأربع الماضية؛ ممنوع تسريح هذا الجيش، بل تقاطره كله على إدلب، حيث يواجه مقلّة شاملة، تتلوها مقتلة أخرى في الرقّة. ليس على الجبهة الأردنية، وضع مشابه؛ فعمان كانت أكثر حذراً. ولكن السياسة الأردنية التي سارت، في الأزمات الإقليمية للربيع العربي الأسود، وفق أجنحة خليجية - لا أردنية - تبدو، اليوم، مدعاة للسخرية أكثر مما تدعو للنقد؛ فلا دور ولا مساعدات ولا ضمانات إزاء تدفق الإرهابيين إلى الأراضي الأردنية، ولا حصانة إزاء مشروع الوطن البديل.

المشروع العثماني هو، أيضاً، انتهى؛ لكن إيران ما تزال ترى، في تركيا، شريكاً؛ تصمتت عنها، رغم أنها لا تقل، في سوريا، عدوانية وفجوراً، عن السعودية في اليمن؛ لإيران مصالحها المشروعة، ولكن، بالنسبة للمشروع العربي والمشرقي، تظل تركيا عدواً، كما إسرائيل والسعودية والإخوان. وهذه قصة أخرى.



ريفي ليس ذا صفة أو سلطة على المحكمة العسكرية أو على أي قاض (هيلم الموسوي)

النائب سليمان فرنجية العميد إبراهيم، لمنصب وزاري لأنه «أحق من الذين أفرجوا عن عملاء إسرائيل وأصبحوا وزراء». كتلة الوفاء للمقاومة ضمنت بيانها الأسبوعي تلميحاً إلى السجال حول حكم سماحة. اعتبرت أن إصرار البعض على اعتماد سياسة ازدواجية المعايير إزاء عمل القضاء المختص وممارسة التهويل والإبتزاز ضده، وعدم التمييز بين شرعة القانون وميوله السياسية المتقلبة، لن يمكنه من ترهيب القضاء ولا من وضع يده على القضاء ولا مصادرة أوقاسه ولا إملاء ميوله عليه.

غرار وفد من التيار. لكن الإدانة الأبرز وردت من الرئيس نجيب ميقاتي والوزير محمد الصفدي. نسي الرجلان مساعيهما لدفع كفالات عدد من الموقوفين الإسلاميين، منهم شادي المولوي، وأبديا خشيتهما على مبدأ المساواة بين اللبنانيين بالقانون. ومساءً، نفذ قطاع الشباب والحقوقيين في «المستقبل» اعتصاماً احتجاجياً أمام مقر المحكمة في المتحف. في المقابل، توالى مواقف التضامنة مع المحكمة ورئيسها العميد خليل إبراهيم الذي طالب ريفي بمحاكمته. في تغريدة على «تويتر»، رشح

يلحظ طرقاً للمراجعة ضد أي قرار يشكى منه وفق آلية محكمة بجملة شروط أهمها السرية. فلا يجوز خرقها عبر الإعلان عن إحالة قاض بالذات على التفتيش القضائي أياً كانت الأسباب أو الظروف». رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع اعتبر أنه «حسان الوقت للتخلص من المحاكم الاستثنائية وفي طلبيتها العسكرية والعودة الى المحاكم المدنية». أما النائب وليد جنبلاط فاعتبر أن الحكم «يشزع الإعتيال والتفجير». الأمانة العامة لقوى 14 آذار أدانت ووقفت عند ضريح وسام الحسن في بيروت على

«قائد المحاور» يخالف القانون ويشهر بالقضاء

العسكريين، وهي أكثر معرفة منهم في فهم القانون وتطبيقه بحكم الوظيفة والممارسة. وعلى فرض أنها أخطأت، فهناك محكمة أعلى هي محكمة التمييز العسكرية يعود لها الفصل النهائي في قضية سماحة بعد الطعن بالحكم. وإذا ما جرت مجازة ريفي في فعلته، فإن كل قضية لبنان يحالون على هيئة التفتيش القضائي لأن أحكامهم معرّضة في كثير من الأحيان والقضايا والموضوعات للاستئناف والتمييز.

ثالثاً: طلب ريفي من النائب العام التمييزي القاضي سمير حمود بالتحرّك لتوجيه مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية الدائمة القاضي صقر صقر التابع له وظيفياً بغية الطعن في الحكم، هو مخالفة صريحة للمادة 75 من قانون القضاء العسكري التي تمنع على مفوض الحكومة الطعن بأحكام الإدانة وتحصر حقّه في الطعن بأحكام البراءة. وهذا يعني أن طلب النقض من صقر مردود شكلاً.

ذهب ريفي في تعداد ماخذه على الحكم القضائي الصادر بحق سماحة، الى ربطه باغتتيال الضابط وسام الحسن، في حين أن سماحة لم يكن منهما باغتتيال الأخير، وإنما بنقل متفجرات بناء على استدراج الحسن له، وهذا يعني أن «انتقاد ريفي للحكم غير مبرّر قضائياً بوقائع المحاكمة، بل باغتتيال الحسن فقط، وهذا التبرير عاطفي وربط مخابراتي بين أحداث سابقة تنظر فيها المحكمة وأحداث لا تنظر فيها المحكمة» على حدّ تعبير أحد القانونيين. وهذا الأمر يؤكّد مرافعة وكلاء الدفاع عن سماحة الذين طلبوا له البراءة، لأن نقل المتفجرات حصل بناء على استدراج «فرع المعلومات» له، وتحديد هذا الفرع لائحة المتفجرات خطأً، ثم تسلّمها من سماحة نتيجة كمين مخابراتي.

«الموقوفين الإسلاميين»، وقادة المحاور في طرابلس والذين كان بعضهم يتلقّى الدعم السياسي والغطاء الأمني منه خلال مسؤوليته في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، وعدم ملاحقة أعضاء التنظيمات الإرهابية مثل «داعش» و«جبهة النصرة» والخارجين عن القانون من مفتعلي الأحداث الأمنية

في سوريا. ونال وزير العدل من سمعة قضاة وضباط المحكمة العسكرية، بدلاً من العمل على حماية قضائياتها التابعين لوزارته، في وقت يفترض أن تكون وزارة الدفاع وقيادة الجيش مسؤولتين عن حماية ضباط المحكمة وبالتالي الردّ على ريفي، ووضع حدّ لتطاوله المستمرّ على هذه المحكمة لأهداف سياسية مكشوفة.

ثانياً: أعلن ريفي إحالة المستشارية المدنية في المحكمة العسكرية القاضي ليلي عريدي على هيئة التفتيش القضائي مخالفاً القانون الذي يفرض عليه السرية في مثل هذه الحالة. ولم يسبق لأي وزير عدل أن لفظ اسم قاض أحيل على هيئة التفتيش القضائي والمجالس التأديبية. علماً أن عريدي لم ترتكب خطأ قانونياً في عملها، فهي عضو في المحكمة وليست رئيسة لها، كما أنها اقتنعت بأنّ جرم سماحة يستحقّ هذه العقوبة وإلا لكانت خالفت رأي زملائها الأعضاء

علي الموسوي

خرج وزير العدل اللواء المتقاعد أشرف ريفي عن البروتوكول القانوني المعتمد في صلب مهام وزارة العدل، والذي سار عليه كل وزراء العدل السابقين من قضاة ومحامين وسياسيين، بعدم الجهر بمعارضة حكم قضائي حتى ولو كان صادراً ضدّهم شخصياً أو في دعوى تتعلق بهم مباشرة. صبّ غضبه على المحكمة العسكرية وحكمها الصادر بحق الوزير الأسبق ميشال سماحة في قضية نقل متفجرات بناء على طلب المخبر ميلاد كفوري الذي جنّده فرع المعلومات، أيام كان ريفي مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي.

لم يسبق في تاريخ القضاء أن وقف وزير للعدل على الضفة المقابلة لحكم ما صادر عن محكمة ما، حتى ولو كان بخلاف توجهاته ومواقفه وقناعاته السياسية والقانونية. ذلك أن هناك فصلاً تاماً بين مسؤولية الوزير والمحاكم، ولا علاقة للوزير بعمل المحاكم ولا يحقّ له توجيهها، أو إلزامها بكيفية إدارة جلساتها أو تدوين أحكامها، فالفصل تام ونهائي، ووزير العدل هو وزير وصاية، وعلاقته إدارية بحتة ومرتبطة بالتشكيلات القضائية وبالأمور الإدارية، ولا يحقّ له التدخل لنقض حكم أو إجبار محكمة معينة على تفصيل حكم ما بحسب أهوائه ومصالحه السياسية.

هاج ريفي، كما لم يفعل من قبل، مرتكباً جملة مخالفات تتناقض والقانون الذي يفترض به أن يكون حريصاً عليه، وذلك في النقاط التالية:

أولاً: شهّر ريفي بالمحكمة العسكرية الدائمة كما لم يفعل أحد سواه، لا من وزراء العدل ولا من السياسيين، لتحقيق غاية في نفسه ولدى فريقه السياسي وهي عدم محاكمة